7 May 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل – ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

تعليقات ائتلاف البرنامج الجديد بشأن مشروع الموجز الوقائعي للرئيس (NPT/CONF.2020/PC.II/CRP.3)

ورقة عمل مقدمة من نيوزيلندا باسم ائتلاف البرنامج الجديد*

أشكركم سيادة الرئيس.

أتناول الكلمة بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد، الذي يضم أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك، وبلدي نيوزيلندا.

إن وفودنا تود بكل تأكيد أن تهنئكم على توليكم رئاسة هذا الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية. ونحن أيضا ممتنون لكم على جهود التعاون التي بذلتموها، سواء في نطاق فريقكم أم في نطاق الأمانة العامة، من أجل تجميع مشروع الموجز الوقائعي في ورقة غرفة الاجتماعات CRP.3. وإننا ندرك أنكم تقدمون موجزكم إلى هذا المؤتمر بموجب سلطتكم وأنكم ألححتم إلى أنكم لا تعتزمون إدخال أي تغييرات جوهرية عليه.

غير أننا نود أن نسجل رسميا شواغل ائتلافنا تجاه الذي قدمتموه. وكملاحظة عامة، نشير إلى أنه من الأهمية بمكان أن يعكس ذلك النص بالتمام مجموعة الآراء التي أعرب عنها جميع الوفود الحاضرة هنا خلال الأسبوعين الماضيين. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى ما يلي:

- نلاحظ مع القلق التركيز في الفقرة ٧ على الحاجة إلى ''حفظ المكاسب'' المحرزة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جملة ميادين من ضمنها ميدان نزع السلاح. إننا نشعر بالقلق، سيادة الرئيس، من أن تلك الإشارة قد توحي بأن الموضوع الرئيس الذي سوف تركز عليه الدول الأطراف وهي تمضي قدما في موضوع نزع السلاح إنما هو حفظ ما تم إنجازه. غير أن رأي ائتلاف البرنامج الجديد، الذي نعتقد أنه هو رأي الأغلبية الساحقة للدول الأطراف الحاضرة

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة استعمال الورق

هنا، هو أن المكاسب التي تحققت في إطار ركيزة نزع السلاح من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست كافية وأن هذا هو الأمر الذي يجب التصدي له على سبيل الاستعجال.

- وفيما يتعلق بالفقرة ٧ كذلك، نلاحظ أن هناك إشارة إلى ضرورة تحديد المجالات التي تشكل أرضية مشتركة قبل بحث السبل التي يمكن انتهاجها في نطاق مواصلة تنفيذ المعاهدة. والواقع، سيادة الرئيس، أن سبل مواصلة تنفيذ المعاهدة قد حُدِّدت بالفعل واتفقَ عليها الجميعُ في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

- ونلاحظ أن الفقرة ٨ تتضمن إشارة إلى ''ضرورة تهيئة الظروف المواتية لمواصلة نزع السلاح النووي''. وهذا المجال هو موضع خلاف كبير بين الدول الأطراف في المعاهدة وكان ينبغي أن يُضمَّن تلميحا إلى اعتراض عدد كبير من الدول الأطراف على تلك الإشارة. (كان يمكن مثلا إيراد نص على غرار الجملة الأخيرة من الفقرة ١٤ التي تشير إلى أن رأيا بعينه لا تشاطره مجموعة من الدول).

- ويؤسفنا أن نص التعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها لا يتّضح تماما في الفقرة ١٢ ففيها أعيد صياغة التعهد الصريح على نحو ''يأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الخاصة التي تتحملها الدولة الحائزة لأكبر الترسانات النووية''، في حين نلاحظ، سيادة الرئيس، أن التعهد الصريح الذي قطعته تلك الدول على نفسها في عام ٢٠٠٠ وأُكِّد مجددا في عام ٢٠١٠ هو ''تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، بحيث يؤدي ذلك إلى نزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة''.

- وفي الفقرة ١٩، سيادة الرئيس، يوحي إدراجكم كلمة ''بعض'' عند التلميح إلى برامج تحديث الأسلحة النووية التي وضعتها 'الدول الحائزة للأسلحة النووية' بأن بعضا من تلك البرامج ينسجم مع التعهدات المقطوعة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وموضوع المعاهدة والغرض منها. وأي رأي من هذا القبيل هو موضع طعن من قبل العديد من الدول الأطراف الحاضرة هنا.

- وفيما يتعلق بالفقرة ٢٩ بشأن الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية، نعتقد أن هذه الصيغة ضعيفة بشكل غير مقبول. ذلك أن الإشارة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية إنما دعيت إلى العمل ''حيثما أمكن'' على مواصلة خفض مستويات التأهب، لا تعكس النداءات القوية التي وجهت داخل هذه القاعة من أجل إلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية.

- ونأسف لإغفال الإشارة في أي من الفقرات الأربع التي تتناول التجارب النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أهمية الإبقاء على الوقف الاختياري القائم للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى حين بدء نفاذ تلك المعاهدة.

- سيادة الرئيس، إن ما يشكل مصدر قلق عميق بالنسبة إلى الائتلاف هو انعدام التوازن في اللغة التي وردت بها الإشارة إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهناك فقرتان تتطرقان لهذه المعاهدة المهمة. فإحدى هاتين الفقرتين (الفقرة ٤١) تشير إلى أن بعض الدول الأطراف أعرب عن اعتراضه على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفقرة الأخرى (الفقرة ٤٠) لا تشير إلى دعم عدد كبير من الدول بل لا تشير في الواقع إلى دعم أي دولة

لتلك المعاهدة. إنما تكتفي بالإشـــارة إلى إبرام المعاهدة (دون الترحيب به)، وتلاحظ أن عددا من الدول الأطراف قدمت معلومات عن إجراءاتها فيما يتعلق بـ ''تصديق المعاهدة ومركزها''.

- كما أن صـياغة الإشـارة في نهاية الفقرة ٤٠ إلى أن القصـد من معاهدة حظر الأسـلحة النووية هو تعزيز النظام القائم لنزع السـلاح وعدم الانتشـار، غير مقبولة. فالواقع أن الكثيرين أشـاروا في اجتماع اللجنة التحضـيرية هذا إلى أن معاهدة حظر الأسـلحة النووية سـوف تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نعتزم، سـيادة الرئيس، تقديم هذه التعليقات، التي أدليَ بها باسـم ائتلاف البرنامج الجديد، إلى الأمانة العامة في شكل وثيقة عمل.

وشكرا لكم.